المنحى التداولي في منهاج البلغاء وسراج الأدباء لحازم القرطاجني ت (684هـ)

أ. خديجة كلاتمة

جامعة بسكرة

ملخص: تحاول هذه الدراسة أن تربط تصورات البلاغيين القدامى في تحليلهم للأقوال ووصفهم للغة العربية بما توصلت إليه الدراسات اللسانية المعاصرة في مجال التواصل وتحليل الخطاب، ولعل أهم وأنسب جهاز استخدمته هذه الدراسات لوصف اللغة ما يسمى بالتداولية La paragmetique أو علم استعمال اللغة؛ لأنه يعمل على ربط اللغة بالواقع الخارجي المعرفي ويدرس أحوال استعمالها في مقاماتها المختلفة بحسب أغراض المتكلمين. ولأن ما يتأسس عليه هذا العلم لا يختلف كثيرا عما أسس به علماؤنا لغتهم العربية جاءت هذه الدراسة لتظهر بعض مظاهر التداولية في خطاب عربي وهو منهاج البلغاء الذي جاء لينهض بالقصيدة العربية في زمن اختل فيه نظم الشعر مراعيا في ذلك قوانين صناعة الشعر والتركيز على المتكلم والشروط التي يجب أن تتوفر في القول الشعري ومناسبته لمقامات التكلم. تسعى الدراسات اللغوية العربية اليوم لتقريب تراثنا اللغوي إلى فهم القارئ العربي بطرق وآليات ومناهج لسانية معاصرة وربّما كان ذلك لعجز منا على فهمه وقراءته بأبعاده التداولية العربية ومجاله المعرفي العربي الخالص، ذلك أن ما قدمه علماؤنا اللغويون القدامى يقارب ما توصلت إليه الدراسات اللغوية الغربية المعاصرة ويسبقها بسنين عديدة، فحري بنا إذن أن نبحث في مضامين هذا التراث الثر بقواعد وأسس تحليل اللغة وتفسير ظواهرها المختلفة. ولعل التداولية la paragmatique من أهم أجهزة وصف اللغة

العربية التي توليها الأبحاث اللغوية المعاصرة اليوم اهتماما كبيرا خاصة في مجال تحليل الخطاب وفي مجال التواصل، لأنّها تربط اللغة بالواقع الخارجي المعرفي. وتعرف عموما بأنها «دراسة تهتم باللغة والخطاب وتنظر في الوسيمات الخاصة به، قصد تأكيد طابعه التخاطبي[1]» وتعرف أيضا بأنّها «دراسة للغة بوصفها ظاهرة خطابية وتواصلية واجتماعية، في نفس الوقت[2]» كما تعرف بدراسة استعمال اللغة أي إنّها تدرس أحوال الاستعمال في الطبقات المقامية المختلفة حسب أغراض المتكلمين وأحوال المخاطبين[3] فهي تسعى للإجابة عن أسئلة كثيرة جوهرية[4]: من يتكلم؟ من يستقبل؟ ماذا نقول بالضبط حين نتكلم؟ كيف نتكلم بشيء ونريد قول شيء آخر؟ في أي مكان وأي زمان نتكلم؟ وإذا كانت التداولية تتأسس على هذه الأمور فإنّها لا تختلف كثيرا عما أسس به علماء اللغة العربية قديما علومهم اللغوية في تحليلهم للكلام ومختلف ضروبه، والنظر في أحوال المتكلمين والمتلقين ومقامات التكلم. وهم بهذا كانوا يصفون اللغة وأحوالها المتغيرة أثناء استعملها. ولبيان ذلك نحاول أن نقدم نموذجا من مدوناتنا البلاغية و النقدية نسعى من خلاله إلى إبراز المنحى التداولي في التراث العربي، ألا وهو منهاج البلغاء وسراج الأدباء لـــ"حازم القرطاجني" تـــ (684هـــ) هذا الكتاب الذي سعى فيه صاحبه إلى تأسيس نظرية شعرية يعالج فيها بناء الشعر العربي، وتقديم المنهج المثالي لبناء القصيدة العربية و ذلك بإعادة النظر في كثير من القضايا البلاغية والنقدية بعدما فسد الطبع واختلت صناعته وكيفية نظمه وفي ذلك يقول حازم: «وإنما هان الشعر على الناس هذا الهون لعجمة ألسنتهم واختلال طباعهم. فغابت عنهم أسرار الكلام وبدائعه المحركة جملة فصرفوا النقص إلى الصنعة، والنقص بالحقيقة راجع إليهم وموجود فيهم؛ ولأنّ طرق الكلام اشتبهت عليهم أيضا. فرأوا أخسّاء العالم قد تحرّفوا باعتفاء الناس واسترفاد سواسية السوق بكلام صوّروه في صورة الشعر من جهة الوزن والقافية خاصة، من غير أن يكون فيه أمر آخر من الأمور التي يتقوّم بها الشعر»[5]. ولهذا كان حازم يسعى إلى إرساء قوانين صناعة الشعر مراعيا

فيه جوانب عديدة في صناعة القول الشعري وتلقيه، كالتركيز على المتكلم ومقصديته، والشروط التي يجب أن تتوفر في القول الشعري من اختيار الألفاظ والنظم والأسلوب، والشروط التي يجب أن تتوفر في المتلقي لتقبل الشعر والتأثير فيه، وكيف تكون الأقوال الشعرية مناسبة لمقامات التكلم. واهتمامه بهذه الأمور تقارب اهتمامات الدرس التداولي لذلك أردنا أن نقارب اللغة الشعرية عند حازم تداوليا ونبحث عن مظاهر التداولية عنده.

المتلقي ومقاصد المتكلم في المنهاج: تولي الدراسات التداولية المعاصرة التي تهتم بتحليل الخطاب والتواصل اللساني عناية كبيرة بالمتلقي؛ لأنه الطرف المحرك للعملية التخاطبية والأساس الذي يقوم عليه فعل الإقناع، فلا يمكن للمتكلم أن يحقق أغراضه ومقاصده ما لم يحط علما بظروف عملية التخاطب وأحوال السامعين ومدى تهيّئهم واستعدادهم لاستقبال ما سيتم التلفظ به من قبل المتكلم، كما أن عملية فهم مقاصد المتكلم وتأويلها أو تفسيرها متوقفة على الخلفية المعرفية للمتلقي ومدى امتلاكه للكفايات المطلوبة ككفاية التأويل والكفاية اللسانية والكفاية التواصلية (البلاغية والتداولية) والكفاية المنطقية وفي هذا نجد جون ليونز lyons يقول: «إن التمييز بين المتلقي والمخاطب المقصود ذو فائدة كبرى في التواصل لأن المرسل يبني كلامه ويعدل فيه غالبا تبعا لما يعتقده عن واقع معارف مخاطبه المقصود وعن وضعيته الاجتماعية[6] والمتلقي عند حازم حاضر في جميع أقسام كتابه ومباحثه حيث يجعله الأساس الذي تقوم عليه شعرية القصيدة العربية، ويظهر ذلك في بحثه عن المعاني وما تعرف به أحوالها من حيث ملاءمتها للنفوس أو منافرة لها[7]، كما يظهر في بحثه عن طرق العلم بكيفيات مواقع المعاني من النفوس من جهة (...) وما تكون قوية الانتساب إلى طرق الشعر المألوفة والأغراض المعروفة عند جمهور من له فهم بالطبع أو ضعيفة الانتساب إلى ذلك[8]. وفي بحثه عن طرق المعرفة بالوجوه التي لأجلها حسن موقع المحاكاة من النفس يظهر

اهتمامه بالمتلقي واضحا للعيان، ونجد اهتمامه جليا في بحثه عن النظم وما تعرف به أحواله من حيث يكون ملائما للنفوس أو منافرا لها من القوانين البلاغية[9]. وفي تحليل حازم لهذه الأقسام وغيرها التي تعنى بالمتلقي يحاول أن يرسخ البعد التأثيري الذي يجب أن يعتمد في القول الشعري، وذلك لا يكون إلا بالتهدي إلى العبارات الحسنة من خلال اختيار المواد اللفظية من جهة حسن ملافظ حروفها وانتظامها وصيغها واجتناب القبيح منها، ومراعاة حسن الـتأليف وتلاؤم حروف الكلمات وتلاؤم الكلمة مع الكلمة. وعلى الناظم أن يتسهل في العبارات فلا تكون الكلم متوعرة فيها أن تكون مطابقة لمعناها ويبتعد عن التكلف[10]. ولإظهار الجانب التأثيري في القول الشعري يقول حازم: «وبقوة التهدي إلى العبارات الحسنة يجتمع في العبارات أن تكون مستعذبة جزلة ذات طلاوة. فالاستعذاب فيها بحسن المواد والصيغ والائتلاف والاستعمال المتوسط. والطلاوة تكون بائتلاف الكلم من حروف صقلية وتشاكل يقع في التأليف ربّما خفي سببه وقصرت العبارة عنه. والجزالة تكون بشدة التطالب بين كلمة وما يجاورها وبتقارب أنماط الكلم في الاستعمال... فهذه إشارة إلى ما يجب أن يتفقده الناظم ويلتفت إليه، على قدر قوته، من الجهات التي تحسن منها العبارات أو تقبح»[11]. كما أنّه يسعى إلى وضع شروط لابد للمتلقي من التحلي بها كضرورة استعداده لتقبل الشعر وإيمانه بوظيفته الشعرية بعدما فقدها في مرحلة الضعف؛ ذلك أن البعد التأثيري للقول الشعري لا يتحقق ما لم يكن المتلقي مستعدا ومهيئا ومقتنعا بجدواه. ويشير حازم أيضا إلى قضية هامة وهي الخلفية المعرفية المشتركة بين ناظم الشعر ومتلقيه، ونجد ذلك في معالجته لقضايا المحاكاة حيث ذكر جملة من الشروط تحدد معرفة كل منهما بالأشياء (موضوع المحاكاة) فيقول بأنه ينبغي أن ينظر في المحاكاة التشبيهية من جهات، كأن تكون في الأمور المحسوسة حتى تساعد المتلقي على فهم معاني الأشياء، كما لابد أن

يكون الشيء المحاكى به أقرب إلى الشيء المحاكى ويكون معروفا عند جميع العقلاء أو أكثرهم ولا يستحسن أن يكون منكرا أو مجهولا، كما يجب أن تكون الأوصاف المشتركة بينهما أشهر الأوصاف وأكثرها قربا بين الشيئين ويشترط في المحاكاة التي يقصد بها تحريك النفس إلى طلب شيء أو الهرب منه، أن يكون ما يحاكى به الشيء المقصود إمالة النفس نحوه مما تميل النفس إليه[12]. وحِرْص حازم على الاهتمام بالمتلقي وتركيزه عليه يظهر أيضا في مفهومه للشعر حيث نراه يقول: «الشعر كلام موزون مقفى من شأنه أن يحبب إلى النفس ما قصد تحبيبه إليها، ويكره إليها ما قصد تكريهه، لتحمل بذلك على طلبه أو الهرب منه، بما يتضمن من جنس تخييل له، ومحاكاة مستقلة بنفسها أو متصورة بحسن هيأة تأليف الكلام، أو قوة صدقه أو قوة شهرته، أو بمجموع ذلك»[13]؛ فالشعر عنده من المنظور التداولي فعل كلامي يقصد به تغيير سلوك ما والتأثير في المتلقي إما بالإيجاب أو بالسلب بشرط أن يكون مقرونا بالتخييل والمحاكاة والمقصود بالتخييل «الأثر الذي يتركه القول الشعري في نفس المتلقي وما يترتب عنه من سلوك»[14] ويعرفه "ابن سينا" بأنه: «انفعال يظهر في صورة تعجب أو تعظيم أو غَمٍّ أو نشاط»[15] وهو عند حازم «أن تتمثل للسامع من لفظ الشاعر المخيَّل أو معانيه أو أسلوبه ونظامه، وتقوم في خياله صورة أو صور ينفعل لتخيلها وتصورها أو تصور شيء آخر بها انفعالا بغير روية إلى جهة من الانبساط أو الانقباض»[16] أما المحاكاة فهي جزء من التخييل تعمل على التأثير في المتلقي وهي إيراد مثل الشيء وليس هو هو، كأن يحاكى الشجاع بالأسد، والجميل بالقمر، والجواد بالبحر[17]. ويقوم كل فعل كلامي في الدرس التداولي على مبدأ القصدية[18] فالمتكلم باعتباره الباعث يستطيع تحديد الأغراض ومقاصدها والمعنى الذي يصل إليه المتلقي أو السامع مرتبط بما ينويه المتكلم من مقاصد، خاضعة لشروط مقامية

ومقالية وهذا ما يدل على أن القصد وحده غير كاف لتحقيق الأغراض الشعرية فالمعاني لا تخضع لقصدية المتكلم وحسب بل محكومة بكفايات المخاطَب ومدى حدسه بقصدية المتكلم «لأن تأويل المخاطب للملفوظ يعني أنّه يحاول عن طريق التخمين إعادة مشروع الملفوظ كما تصوره المتكلم أول مرة. وبعبارة أخرى فإن الملفوظ يعني ما يظن المخاطب به أنه يمثل قصد المتكلم»[19]؛ فالمعنى الذي نبحث عنه في أنواع الخطابات ليس سوى القصد والغرض الذي كانت من أجله اللغات والتواصل[20] وهذا ما نجده في تعريف "ابن جني" للغة بأنها أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم[21] فالقصد إذاً جزء هام وعنصر مساعد في الوصول إلى المعنى وتحليل شفراته. ولهذا نجد حازما في مفهومه للشعر يجعل قصد المتكلم يدخل في عملية التأثير في المتلقي شرط أن يتضمن ذلك القصد شيئا من التخييل والمحاكاة لبلوغ الغرض المنشود. ويظهر دور القصد في تحقيق الأغراض الشعرية عند "حازم" في حديثه عما يجب أن يعتمده الناظم من اختيار الوقت المساعد وإجمام الخاطر والتعرض للبواعث على قول الشعر والميل مع الخاطر كيف مال فعليه أن يحضر مقصده في خياله وذهنه والمعاني التي هي عمدة له بالنسبة إلى غرضه ومقصده.[22] وينبه "حازم" ناظم الشعر بأن يبدأ في تقسيمه للمعاني والعبارات على الفصول بما يليق بمقصده وأن يختار الأعاريض المناسبة للأغراض والمقاصد؛ فالأعاريض الفخمة الرصينة تصلح لمقاصد الجد والأعاريض الجزلة تليق بالمقاصد التي تحتاج إلى الجزالة والمقاصد التي يراد فيها إظهار الشجو والاكتئاب تليق بها الأعاريض التي فيها حنان ورقة[23]. ولتأكيد اهتمام حازم بقصدية المتكلم ودورها في إبراز شعرية القصيدة العربية ندرج مخططا نلخص فيه مقاصد المتكلمين وكيفية تصرفهم في المعاني الشعرية:

مقاصد المتكلم واعتقاداته وأحكامه في التصورات المتعلقة بغرضه

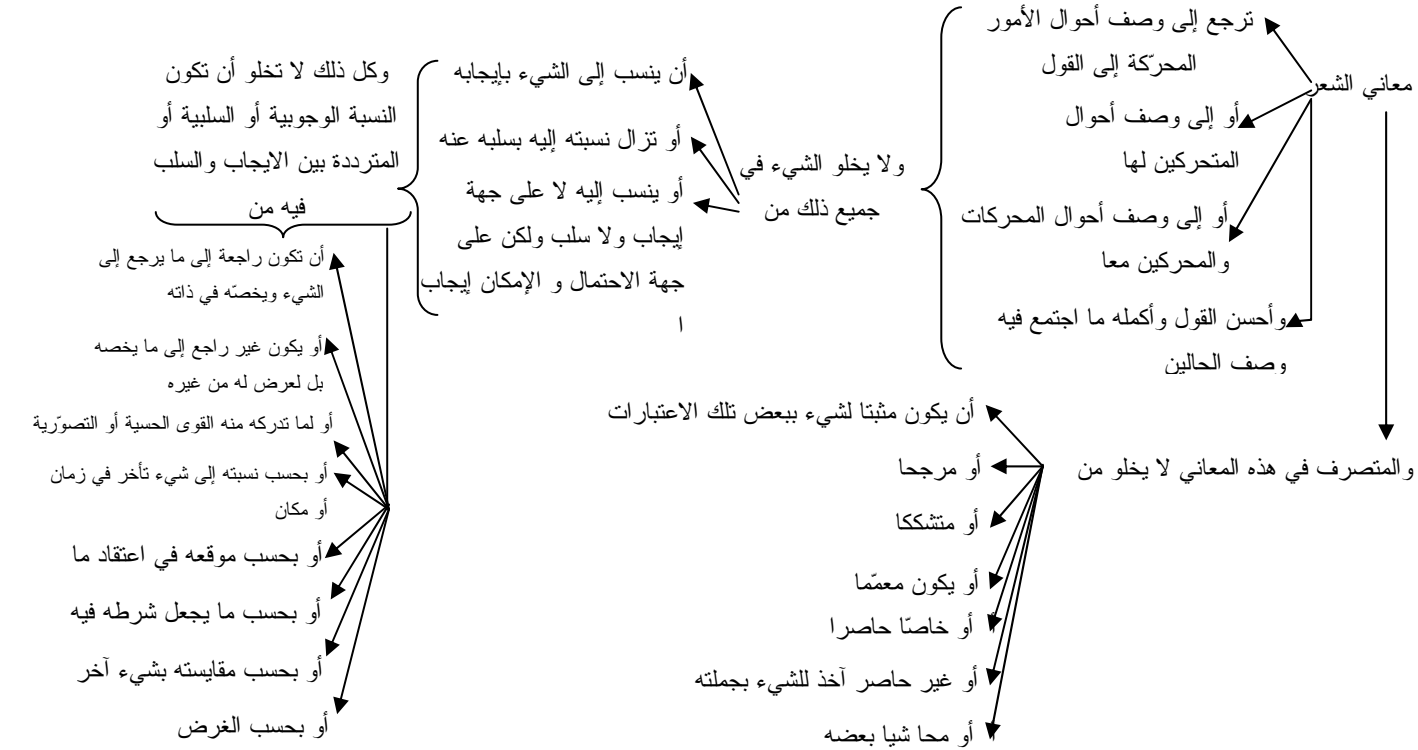

مناسبة الأقوال الشعرية لمقامات التكلم في المنهاج: المقام من أساسيات البحث التداولي لأنه يبحث في العلاقة التي تجمع اللغة بمستعمليها وأحوالهم والظروف والملابسات التي أنتجت فيها الأقوال، ولا يمكن لأي كان أن ينتج رسالة ما دون النظر في السياق العام الذي يحيط بها، فإن كان الباث يرمي إلى التأثير في المتلقي وإقناعه بأمور أو رده عن أمور أخرى فعليه أن يختار ما يناسب مقام ذلك من ألفاظ، ونظم، وأسلوب، ومعرفة مقام التكلم يسهل على المتلقي عملية تفسير وتحليل وتأويل الكلام، فالمتكلم والمخاطب والزمان والمكان، والملفوظات والكفايات التي يمتلكها كل منهما تشكل مكونات المقام الثابتة، وهناك مكونات متغيرة تدخل فيها بعض القرائن كدرجة القرابة، والعلاقات الاجتماعية، المستوى الثقافي[24]... فالمقام إذاً «مجموع شروط إنتاج القول، وهي الشروط الخارجة عن القول ذاته والقول هو وليد قصد معين، يستمد وجوده من شخصية المتكلم ومستمعه أو مستمعيه، ويحصل ذلك في الوسط (المكان) واللحظة (الزمان) اللذين يحصل فيهما... وهذه العوامل كلها والمؤثرة على إنجاز القول هي التي تشكل المقام»[25]. وفكرة المقام تأسست عليها البحوث اللغوية العربية القديمة وكان من بينها المنهاج إذ نجد عناية حازم بفكرة المقام بارزة للعيان فقد ترددت عنده عبارة (لكل مقام مقال) ثلاث مرات في سياقات مختلفة ولكن العمل بها أمر متحقق في منهاجه حيث يجعل من مراعاة مقامات التكلم شرطا ضروريا تتأسس عليه الأقوال الشعرية البانية للقصيدة العربية لتحقيق أغراضها التي يرمي إليها الشاعر، ومن نماذج عناية حازم بالمقام لتحقيق شعرية القصيدة العربية قوله: «فقد تبين أنّ للشعر مواطن لا يصلح فيها إلا استعمال الأقاويل الكاذبة، والصادقة، ومواطن لا يصلح فيها استعمال الأقاويل الكاذبة، ومواطن يصلح فيها استعمال الصادقة والكاذبة واستعمال/ الكاذبة أكثر وأحسن، ومواطن تستعمل فيها كلتاهما من غير ترجح. فهي خمسة مواطن لكل مقام منها مقال»[26] وفي حديثه عما يجب اعتماده في مدح صنف من الناس يظهر دور المقام في اختيار الأوصاف المناسبة لكل ممدوح فمدح

الخلفاء يختلف عن مدح الأمراء ومدح الوزراء ومدح القضاة وكلٌّ يختلف مدحه عن الآخر فعلى الناظم أن يحافظ على ما يجب اعتماده في امتداح كل طبقة من الممدوحين فلا يُسمىَ بها إلى الرتب التي فوقها ولا ينحط بها إلى ما دونها[27]. وفي المنهج الذي يبين فيه طرق الشعر من حيث ملاءمتها للنفس أو منافرة لها، نجده يقسم الشعر إلى جد وهزل ويوضح أن للجد مواطنه لأن الكلام المبني على الجد إن قصد به إلقاؤه بمحل القبول من أهل الجد والأمر نفسه في طريقة الهزل [28].

أنحاء التخاطب عند حازم وموقعها من الدرس التداولي: لم يكتف حازم ببيان دور كل من الكلام والمتلقي والمتكلم والمقام ومقاصد المتكلمين بل حاول أن يظهر التفاعل القائم بين هذه العناصر ويتضح هذا في قوله: «لما كان الكلام أولى الأشياء بأن يجعل دليلا على المعاني التي احتاج الناس إلى تفاهمها بحسب احتياجاتهم إلى معاونة بعضهم بعضا على تحصيل المنافع وإزاحة المضار وإلى استفادتهم حقائق الأمور وإفادتها وجب أن يكون المتكلم يبتغي إما إفادة المخاطَب أو الاستفادة منه. إما بأن يلقي إليه لفظا يدل المخاطَب إما على تأدية شيء من المتكلم إليه بالفعل أو تأدية معرفة بجميع أحواله أو بعضها بالقول، وإما بأن يلقي إليه لفظا يدله على اقتضاء شيء منه إلى المتكلم بفعل أو اقتضاء معرفة بجميع أحواله أو بعضها بالقول، وكان الشيء المؤدى بالقول لا يخلو من أن يكون بيّنا فيقتصر به على الاقتصاص أو يكون مشتكلا فيؤدّى على جهات من التفصيل والبيان والاستدلال عليه والاحتجاج له»[29]. يحاول حازم أن يبين جهات التخاطب بين السامع والمتكلم الذي يسعى إما إلى تبليغ المخاطَب معرفة ما ليفيده بها، دون أن ينتظر ردًّا أو جوابا منه أو نقاشا، وإما يسعى إلى الاستفادة منه كأن ينتظر المتكلم من المخاطَب جوابا عن سؤال أو إضافة معرفة ما، أو تفسيرا أو تأويلا لما تلفظ المتكلم به. ويشير حازم إلى أنواع القول أو ما يسمى في التداوليات بالأفعال الكلامية المباشرة وغير المباشرة وذلك في قوله: «وكان الشيء المؤدى بالقول لا يخلو من أن يكون بيّنا فيقتصر به على الاقتصاص أو يكون مشتكلا فيؤدّى على

جهات من التفصيل والبيان والاستدلال عليه والاحتجاج له»[30]. ثم يقسم حازم الكلام من جهة ما يؤديه المتكلم ومن جهة ما يقتضيه من المخاطَب؛ فيجعل كلام المتكلم من جهة ما يؤديه قسمان: إما أن يكون بيِّنا واضحا لا حاجة للاستدلال عليه وإما أن يكون غامضا يطلب الاستدلال عليه والاحتجاج له. أما كلامه فيما يقتضيه من المخاطب فقسم واحد أي إن المخاطب يملك الحرية في الرّدّ على كلام المتكلم أو تفسيره أو له أن يسكت ويذعن لما قاله المتكلم. كما يمكن للمتكلم أن يركب بين القسمين كأن يحكي ما دار بينه وبين مخاطبه[31] فيقول المتكلم قلت (كذا وكذا) فقال فلان معارضا أو مجيبا عن (كذا وكذا) ويمكن أن نلخص أقسام الكلام من جهة تأدية المتكلم وما يقتضيه من مخاطبه في المخطط الآتي:

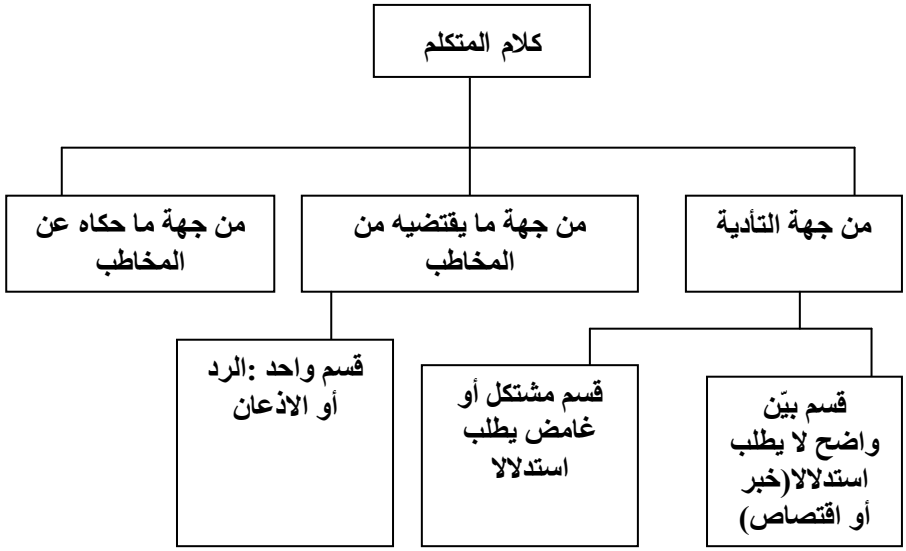

يقارب تحليل حازم للأنحاء التخاطبية للمتكلمين التحليل التداولي للكلام في البحوث اللسانية المعاصرة خاصة المرتبطة منها بالنظرية الحجاجية التي تنطلق من فكرة «أنّنا نتكلم عامة بقصد التأثير وهي تحاول أن تبين أن اللغة تحمل بصفة ذاتية وجوهرية وظيفة حجاجية»[32]؛ فلم يعد يُنظر للغة على أنها جهاز وصف وإخبار فقط كما كانت تعرف في الدراسات اللسانية الأولى منذ دوسوسير، فقد كان

يعتقد بأن الوظيفة الأساسية للغة هي الإخبار وأن التواصل عبارة عن نقل للمعلومات إلى المتلقي، فكان بذلك فعل الإخبار الفعل اللغوي الأساسي للغة[33]. إلا أنه مع تقدم البحوث اللسانية من قبل الفلاسفة واللغويين[34] تغيرت وجهات النظر في هذه المسألة؛ لأنهم أدركوا بأن كثير من الأقوال لا تتمثل وظيفتها في الإخبار ولا تصف واقعا ما كما لا تخضع لمعيار الصدق والكذب كالأقوال الإنجازية التي تطلب القيام بأفعال، والأقوال الملتبسة التي لا يمكن أن نحكم عليها أيضا بالصدق والكذب بل تحتاج إلى تأويل، وهناك الأقوال التقييمية التي تصدر فيها أحكاما فلا تصف واقعا كما يصعب أن نصل إلى جوانبها الإخبارية دون النظر في السياق الذي وردت فيه. ودليل حازم على حجاجية اللغة وعدم اقتصارها على البعد الوصفي والإخباري قوله: «إما أن يلقي إليك لفظا يدل المخاطب إما على تأدية شيء من المتكلم إليه بالفعل أو تأدية معرفة بجميع أحواله أو بعضها بالقول»[35] وهو ما يقابل الأفعال الإنجازية Actes illocutoires في الدرس التداولي كالأفعال الطلبية، والأمر، والوعد، والوعيد ودليله على الأفعال الملتبسة التي تحتاج إلى توضيح يظهر في قوله: «بأن يلقي إليه لفظا يدله على اقتضاء شيء منه إلى المتكلم بفعل أو اقتضاء معرفة بجميع أحواله أو بعضها بالقول وكان الشيء المؤدى بالقول لا يخلو من أن يكون بيّنا فيقتصر به على الاقتصاص أو يكون مشتكلا فيؤدى على جهات من التفصيل والبيان والاستدلال عليه والاحتجاج له»[36] إضافة إلى هذا يشير حازم إلى منحى آخر للتخاطب وهو المشاجرة ويعرفها على أنها متركبة من «تأدية المخاطَب نقيض ما أداه المتكلم والمتكلم نقيض ما أداه المخاطَب»[37] ثم نجده يعرض لأقسام الكلام من جهة التأدية والاقتضاء وهي ستة أقسام[38]:

1- تأدية خاصة؛

2- أو اقتضاء خاصة؛

3- أو تأدية واقتضاء معا؛

4- أو تأديتان من المتكلم والمخاطب؛

5- أو اقتضاءان منهما:... بأن يقتضي المتكلم من المخاطب شيئا فيقتضي المخاطب من المتكلم شيئا آخر قبل أن يؤدي إلى المتكلم ما اقتضاه.

6- أو يكون مركبا من اقتضاء المتكلم تتبعه تأدية من المخاطب على جهة السؤال والجواب.

لا يسعنا في ختام الحديث في هذا الموضوع إلا أن ننوّه بموقع المنهاج في الدراسات اللغوية العربية التي تعنى بالبحث في التراث العربي، فكونه مدونة بلاغية تثير قضايا نقدية هامة استقطبت اهتمام النقاد والبلاغيين لمعالجة كثير من المسائل النقدية التي تنهض بالقصيدة العربية وتبرز شعريّتها، لا يمنع هذا من اعتباره مدونة لغوية تناولت قضايا لغوية هامة كالمعنى والكلام، وأحوال المتكلمين، ومقامات التكلم، وأنحاء التخاطب. ولأنّ عملية النقد في اللغة بصفة عامة وللشعر بصفة خاصة لا تتأسس إلا إذا كان الناقد عارفا باللغة وأسرارها ومدركا لمواطن الشعرية فيها فإن حازما باعتباره ناقدا يمكن أن نطلق عليه بأنه عالم في اللغة العربية لأنه استطاع بخبرته اللغوية وضع قوانين تعيد للقصيدة العربية شعريتها التي فقدتها في مرحلة ضعف الأدب.

الهوامش:

1 - فليب بلانشيه: التداولية من أوستين إلى غوفمان، تر: صابر حباشة، دار الحوار سورية ط/1، 1987م، ص 18.

2 - المرجع نفسه، ص 19.

3 - مسعود صحراوي: التداولية عند العلماء العرب (دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية) في التراث العربي، دار الطليعة، بيروت، لبنان، ط/1، 2005، ص 28.

4 - فرانسواز ارمينكو: المقاربة التداولية، تر: سعيد علوش، المؤسسة الحديثة للنشر (دب) ط/1 1987م، ص 8.

5 - حازم القرطاجني (أبو الحسن) منهاج البلغاء وسراج الأدباء، تح ك محمد الحبيب بن خوجة دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط/3، 1986م، ص 445.

6 – Borillo: quelquesaspects de la question, p:2. نقلا عن إدريس سرحان: طرق التضمين الدلالي والتداولي في اللغة العربية وآليات الاستدلال، ص 98.

7 – المنهاج، ص 445.

8 – المصدر نفسه، ص 448.

9 – المصدر نفسه، ص 461.

10 – ينظر، المصدر نفسه، ص 222، 223

11 – المصدر نفسه، ص 225.

12 – المصدر نفسه، ص 111، 112، 113.

13 – المصدر نفسه، ص 71.

14 – الأخضر جمعي: نظرية الشعر عند الفلاسفة المسلمين، ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون، الجزائر، ط/1، 1999م، ص123.

15 – المرجع نفسه، ص 123.

16 المنهاج، ص 89.

17 – ينظر، المنهاج، ص 32، 28.

18 – ينظر، مسعود صحراوي: التداولية عند العلماء العرب، ص 44.

19 – ادريس سرحان: ص90.

20 – إدريس سرحان: الأفق التداولي نظرية المعنى والسياق في الممارسة التراثية العربية عالم الكتب الحديث، الأردن، ط/1، 2011 م، ص 25.

21 – ابن جني: الخصائص، تحقيق عبد الحكيم بن محمد، المكتبة التوفيقية، ج/1، ص 44.

22 – المنهاج، ص 204.

23 – المصدر نفسه، ص 205.

24 – ينظر المرجع نفسه، ص 121، 122.

25 – الجيلالي دلاش: مدخل إلى اللسانيات التداولية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون الجزائر، ص 41.

26 – المنهاج، ص 85 .

27 – المصدر نفسه، ص170،171.

28 – المصدر نفسه، ص328.

29 – المصدر نفسه، ص 345.

30 – المصدر نفسه، ص 345.

31 – المصدر نفسه، ص 345.

32 – أبو بكر العزاوي: اللغة والحجاج ، ط/1، 2006م –1426هـ، ص 14.

33 – ينظر المرجع نفسه، ص 113.

34 – مثل ستراوس وأوستين وسورل...

35 – المنهاج، ص 344.

36 – المصدر نفسه، ص ن.

37 – المصدر نفسه، ص ن.

38 – المصدر نفسه، 345، 346.